



ISSN online: 2791-2272

ISSN print: 2791-2264

مجلة العصر للمعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology

www.ejhas.com

editor@ejhas.com

Volume (20) December 2025

العدد (20) ديسمبر 2025

دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

د. أمجد محمد المفتي

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية المشارك، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين
البريد الإلكتروني: amofty@iugaza.edu.ps

محمود ناهض سالم ديب

اخصائي اجتماعي، فلسطين

البريد الإلكتروني: Mahmoud.salemdeeb@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي الدراسة هي من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل، حيث أعد الباحثان أداة استبيان طبقت على (207) امرأة من النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، ومركز تنمية وإعلام المرأة تام، ومركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة في محافظات الضفة الغربية، خلصت الدراسة إلى أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة وبنسبة تقديرية (67%) لجميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأسرية والنفسية.

أوضحت النتائج أن المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي جاءت بدرجة "مرتفعة" وبنسبة تقديرية (81%) وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: التركيز على برامج التدريب المهني الملائمة للسوق ذات المهن والمهارات التي لها طلب مرتفع وتسهيل الوصول إلى التمويل الصغير والقروض الميسرة أو منح صغيرة موجهة لمشاريعهن مع متابعة ودعم مستمر.

الكلمات المفتاحية: برامج، التمكين الاقتصادي، المشكلات، العنف المبني على النوع الاجتماعي.

The Role of Economic Empowerment Programs in Alleviating the Problems of Women Victims of Gender-Based Violence

Dr. Amjad Muhammad Al-Mufti

Professor and Associate Head of the Department of Social Work, Faculty of Arts, Islamic University of Gaza, Palestine
Email: amofty@iugaza.edu.ps

Mahmoud Nahed Salem Deeb

Social Worker, Palestine
Email: Mahmoud.salemdeeb@gmail.com

ABSTRACT

This study aimed to determine the role of economic empowerment programs in mitigating the problems faced by women victims of gender-based violence. The descriptive study employed a comprehensive social survey methodology. Researchers developed a questionnaire that was administered to 207 women victims of gender-based violence at the Qader Foundation for Community Development, the Tam Women's Development and Media Center, and the Women's Psychosocial Counseling Center in the West Bank governorates. The study concluded that the role of economic empowerment programs in mitigating the problems faced by women victims of gender-based violence was moderate, with an estimated 67% of all economic, social, health, family, and psychological problems addressed. The results also indicated that the obstacles limiting the effectiveness of economic empowerment programs in mitigating the problems faced by women victims of gender-based violence were found to be high, with an estimated 81%. The study's recommendations included focusing on vocational training programs relevant to the market, focusing on professions and skills in high demand, and facilitating access to microfinance, microloans, or small grants for their projects, along with ongoing monitoring and support.

Keywords: programs, economic empowerment, problems, gender-based violence.



أولاً- المقدمة.

في مجتمعاتنا العربية يستمدُّ الرجل قوّته من قيم ومعايير المجتمع، التي تحدّد أدوار كلّ من الرجل والمرأة، بالإضافة إلى ذلك يعمل المجتمع الأبوي التقليدي على إعلاء شأن الرجل، وإبقائه في موقع السيادة، والسُّلطة، والقيادة، والتفويض، والتفويض من أهمية الأدوار المعطاة للمرأة (حماد، 2013). وهذا أنتج ظاهرة العنف ضد المرأة، والتي تعاني منها معظم المجتمعات؛ حيث يختلف من مجتمع لآخر على حسب الثقافة السائدة، والعادات، والتقاليد، والتشريعات، وهو موجود في جميع المجتمعات دون استثناء، ولكن بدرجات متفاوتة (عبد الجواد، 2019، ص22).

إنّ ظاهرة العنف ظاهرة اجتماعية مرضية تمسُّ كل المجتمعات الغربية والعربية على حدٍ سواء، وتتعرّض لها كل فئات المجتمع، ولكن المرأة هي أكثر الفئات تعرّضاً للعنف سواء كانت زوجة، أو أختاً، أو بنتاً، ولكن تفاوتت درجة العنف من مجتمع لآخر (المجلس القومي للمرأة، 2005).

وحول إحصائيات العنف ضدّ المرأة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) أمّا في فلسطين، فتكشف بيانات مسح العنف لعام 2019 من PCBS (المنشورة في 2020) أنّ العنف النفسي هو الأكثر شيوعاً بنسبة 52.2%، يليه العنف الاقتصادي (36.2%)، والاجتماعي (27.6%)، والجسدي (17.4%)، والجنسي (6.9%).

وتزداد خطورة العنف المبني على النوع الاجتماعي بالآثار السلبية التي يتركها على المرأة، والتي تتمثل في عدم الرضا عن علاقاتها الاجتماعية مع الآخرين، والإحساس بالعجز، وقلة الحيلة، والخوف الشديد من كل شيء محيط بها، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب، والعزلة، والأمراض الجسمية المختلفة، كما أن الآثار السلبية للعنف لا تقتصر على المرأة فقط، بل تمتد إلى أسرتها، وأبنائها، وإلى دورها كأمّ (جاد الله، 2014).

ولخطورة المشكلة، وتعدّد تداعياتها ونتائجها السلبية؛ فقد شغلت مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي اهتمام المتخصصين والمهنيين في المؤسسات الاجتماعية لمواجهة الظاهرة؛ حيث تلعب المؤسسات دوراً أساسياً في الحدّ من هذه الظاهرة من خلال البرامج والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، ورفع مستوى الوعي بمختلف الأدوار التي تؤديها المرأة في المجتمع، وتعزيز ذلك بقوانين وإجراءات عملية؛ ما يؤدي إلى دعم النوع الاجتماعي، ومواجهة التمييز النوعي للمرأة (خزام، 2011).

إنّ الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو المشاركة الفاعلة لها في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها؛ لذلك فالمشاركة الفاعلة للمرأة تستلزم منها أن تطور من قدراتها وإمكاناتها، لتمتلك عناصر القوّة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها (الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان، 2012)، وكذلك زيادة الوعي الاقتصادي لدي المرأة، وتحقيق التكامل بين البُعدين التنموي والبيئي، وزيادة دخل الأسرة بالسماح بدخول المرأة في عمليات الإنتاج والتسويق، وإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة بين الفئات الاجتماعية، وتضييق الهوة بين القطاع الريفي والقطاع الحضري، وتحسين مستوى المعيشة بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحدّ من حدة الفقر (شقيق وآخرون، 1999، ص127). ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة مثل:

دراسة شلبي وآخرون (2022) والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية في مصر في أربعة محاور (تمكين اقتصادي، تمكين اجتماعي، تمكين صحي، تمكين معلوماتي)؛ حيث أتت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة بأدواته، والتي تتمثل في (استمارة البيانات العامة، دليل دراسة الحالة الخاص بالجمعيات الأهلية، استبانة دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية، استبانة القدرة على اتخاذ القرارات)، وطُبقت على عينة عددها (250) امرأة نوبية من المستفيدات من الجمعيات الأهلية من محافظة أسوان. وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف الأوزان النسبية لمحاور دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية لدى عينة البحث؛ حيث تبين أن محور التمكين الاقتصادي جاء في المرتبة الأولى، دون بقية المحاور التي جاء تصنيفها في المرتبة الثانية، والثالثة، والرابعة.

دراسة سليم وآخرون (2021) والتي هدفت إلى تصميم برنامج تدريبي مقترح يساعد على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في صناعة الملابس، واستخدمت الدراسة أدوات الاختبارات المعرفية المهاريّة، بطاقة ملاحظة، مقياس تقديري، مقياس اتجاه المتدربات نحو البرنامج التدريبي؛ حيث طبقت على عينة عددها (40) من السيدات الريفيات في مصر، وتوصلت الدراسة إلى قبول فروض البحث التي تنص على فاعلية البرنامج المقترح مع وجود



فروق بين متوسط درجات المتدربات في الاختبار المعرفي والمهاري قبل وبعد تطبيق البرنامج التدريبي لصالح التطبيق البعدي. وأن اتجاهات المتدربات إيجابية نحو طريقة التدريب بالبرنامج المقترح.

دراسة الزامل، الجوهره (2021) هدفت إلى التعرف على التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري. وقد تناول البحث عدة عناصر؛ إذ تضمنت العنصر الأول إشكالية ورقة العمل، واستعرض العنصر الثاني أهمية ورقة العمل، ومنها تركيز رؤية المملكة (2030) على المرأة السعودية وتمكينها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كافة، وضرورة التعرف على سياسات التمكين الاقتصادي والتعليمي، وضرورة الاهتمام بدراسة ظاهرة العنف الأسري الموجّه ضد المرأة. وتضمن العنصر الثالث أهداف البحث (ورقة العمل)، وتناول العنصر الرابع تساؤلات ورقة العمل، واشتمل العنصر الخامس على مجموعة من المصطلحات، ومنها: مفهوم التمكين، الحماية الاجتماعية، العنف الأسري. واستعرض العنصر السادس مشكلة العنف الأسري الموجّه ضد المرأة السعودية، واشتمل على العنف الجسدي والجنسي، والعنف اللفظي، والعنف الصحي، والعنف المعنوي، والعنف القانوني. وتضمن العنصر السابع محددات التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري، واشتملت على نماذج التمكين، وأهداف التمكين، وأبعاد التمكين، وإستراتيجيات الحماية الاجتماعية. وتضمن العنصر الثامن التصور المقترح لاستخدام التمكين كآلية للحماية للمرأة السعودية.

دراسة المفتي (2020) هدفت الدراسة إلى تحديد فعالية خدمات الرعاية الحكومية والأهلية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ حيث استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل على جميع النساء المعنّفات المستفيدات من مؤسسة بيت الأمان لحماية المرأة الحكومي، وعددهن (49) امرأة، والمستفيدات من مؤسسة عايشة لحماية المرأة والطفل الأهلية وعددهن (47) امرأة، واستعان الباحث بأداة استبانة للكشف عن نتائج الدراسة؛ حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ مستوى الخدمات سواء الحكومية أو الأهلية للنساء المعنّفات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي جاء بنسبة (متوسطة) في جميع أبعاد قياس الفعالية، سواء من حيث سهولة وسرعة الحصول على الخدمات، أو كفايتها، أو استمراريتها، أو مراعاتها للعلاقات الإنسانية، وحتى في قدرة الخدمات على إحداث تغييرات إيجابية للنساء المعنّفات، كما وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية في فعالية خدمات الرعاية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي تعزى لمتغير السن لمن كانت أعمارهنّ من (20 إلى أقل من 25)، كذلك لمتغير نوع العنف الذي يواجه النساء خاصة العنف النفسي، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية خدمات الرعاية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، أو متغير الدخل الشهري.

دراسة الرقيب (2020) هدفت إلى معرفة أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة بأنواعه المختلفة، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المبنية على بيانات ثانوية مستقاة من برنامج "كفالة"، الذي يعتبر إحدى الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، كما تمّ استخدام الأسلوب النوعي المبني على إجراء مقابلات شخصية مع 20 رائدة أعمال من مختلف مناطق المملكة. وتمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدوافع النفسية والمادية لها تأثير قوي في تحفيز سيدات الأعمال للبدء في مشاريعهن الخاصة بهن. أما فيما يخص مدى تأثير المشروع على مستويات تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي والاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أهمية تأثير المشروع على تمكين المرأة الشخصي والاقتصادي بنسبة إجابات إيجابية تفوق 50% في المؤشرات الثلاثة المستخدمة. أمّا بالنسبة لدور المشروع في تمكين المرأة اجتماعياً من حيث تحسين تعليم الأبناء، وتقديم الخدمات المجتمعية، فكانت الإجابات بنعم أقل من نسبة 50%.

دراسة قرعوش (2019) هدفت إلى تعرف دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة في مدينة دير عطية، وتمّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب متطلبات البحث، ويسهم في إعطائه صورة واضحة عن واقع المشاريع الصغيرة، ودورها في تمكين المرأة. كما تمّ تصميم استبانة تناسب أهداف البحث وتساؤلاته، والقيام بمسح اجتماعي شامل لكل أفراد مجتمع البحث؛ حيث وصل عدد النساء اللواتي يُدرن مشاريع صغيرة في مدينة دير عطية خلال الفترة الممتدة بين (2010-2019) إلى (55) امرأة، وخلص هذا البحث لمجموعة من النتائج أهمها: 1. إسهام المشاريع الصغيرة في تحسين دخل الأسرة. 2. إسهام المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة بين النساء. 3. إسهام المشاريع الصغيرة في زيادة ثقة المرأة بنفسها. 4. لعبت المشاريع الصغيرة دوراً في تمكين المرأة في المجتمع.



دراسة الهزاني (2017) هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الفعلي للمنظمات في تمكين المرأة المعنقة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن أعلى دور للمنظمات في تمكين المرأة يتمثل في التوعية، والتثقيف المستمر، ودعم ثقافتها بالقدرة على التغيير والتخطيط، وتوفير برامج تدريبية لسوق العمل، وإكسابها مهارات حياتية، والتركيز على الأنشطة الاجتماعية التي تعزز تواصلها مع المجتمع، وتعزيز إحساسها بذاتها، وتدريبها على كيفية حل مشكلاتها، وتوفير البدائل والخيارات لها.

دراسة الحديد والخدام (2015) هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء المستفيدات في محافظة إربد؛ حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لمعرفة نتائج العينة، بالاعتماد على أداة الدراسة من خلال استمارة تم إعدادها خصيصاً لهذه الغاية، موجهة إلى (140) امرأة مستفيدة سبق وأن تعرضن لنوع أو أكثر من العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستفدن من القروض الصغيرة التي توفرها الجمعيات الأهلية المختصة باستقبال الحالات المعنقة من النساء. توصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي يسهم بشكل كبير في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أشارت إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في زيادة وعيها بحقوقها الإنسانية، كما أن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة يسبب وقوع المرأة ضحية للعنف.

دراسة فارس (2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتم استخدام المنهج الوصفي بأدواته الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، حيث بلغ عدد العينة (160) سيدة، وتوصلت الدراسة إلى أن للمنظمات النسوية دوراً مرتفعاً في تمكين المرأة في محافظة نابلس في المجال الاجتماعي، ودور متوسط في المجال السياسي والاقتصادي، ولا توجد أي علاقة لدور المنظمات النسوية في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تعزى إلى متغيرات (السكن، الدخل الشهري للأسرة).

دراسة الخمشي (2010) هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تمكين عمل المرأة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في المجتمع السعودي. ولتحقيق ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية، وتم تطبيقها على عينة قوامها (360) من الباحثات عن عمل في صندوق تنمية الموارد البشرية في مدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات اقتصادية، واجتماعية، وتنظيمية تتمثل في: عدم وجود فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية للمرأة، والعادات والتقاليد التي تحد من التحاق المرأة بكثير من المهن، وعدم الاستقرار الوظيفي في بعض مؤسسات القطاع الخاص.

دراسة عفيفي (2009) هدفت الدراسة إلى تحديد كفاءة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر أعضاء مجلس إدارة الجمعيات والعاملين، والصعوبات التي تحد من كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. ومن خلال المسح الاجتماعي للعينة، فقد بلغ حجم عينة الدراسة (370) مبحوثة، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تحصل على مشروع صغير من الجمعية بنسبة (84%)، وتوافر الموارد المادية في الجمعية، وتمثلت الصعوبات في قلة عمل دورات تدريبية للمستفيدين من أنشطة الجمعية، وضعف زيادة نسبة القروض وملاءمته لعمل المشروعات.

دراسة (Sabri,2022) هدفت الدراسة إلى بحث تأثير برامج التثقيف المالي في تعزيز قدرات النساء ضحايا العنف على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من الإساءة المالية، واعتمدت الدراسة منهجاً نوعياً باستخدام مقابلات معمقة وتحليل مضمون، وشملت عينة مكونة من 35 امرأة من ضحايا العنف في ميريلاند، الولايات المتحدة، شارك في برامج تثقيف مالي تركز على إدارة الميزانية والادخار، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النساء اكتسبن مهارات مالية متقدمة؛ ما ساعدن على التحكم في مواردهن المالية، وتقليل الإساءة الاقتصادية من الشركاء، كما أفادت المشاركات بتحسّن في الصحة النفسية، وزيادة الثقة في مواجهة التحديات الاقتصادية المرتبطة بالعنف.

دراسة هونغوي، ياسين، (Hongwei & Yaseen &, 2021) هدفت الدراسة إلى استكشاف دور برنامج بنازير لدعم الدخل (BISP) "Benazir Income Support Program" وهو أحد برامج الحماية الاجتماعية التي يقدم مساعدة مالية غير مشروطة للنساء الفقيرات في منطقة البنجان في باكستان. طبقت الدراسة على عينة حجمها 160 امرأة؛ حيث استخدم الباحث منهج البحوث الكمية بأدواته المقابلة والاستبانة. توصلت الدراسة إلى أن غالبية المستفيدات (78.8%) من برنامج (BISP) كن متزوجات من أصول ريفية، وكان عدد كبير من



المستفيدات (80%) من الأميات، وأن الغالبية العظمى من المستفيدات (81.9%) تعمل كمصدر للدخل للأسرة. ووافقت معظم المستفيدات (95%) على ضرورة أن تكون المساعدة أكثر من 5000 روبية شهريًا. دراسة هيتلينج (Hetling, 2021) هدفت الدراسة للتعرف على كيف يمكن لبرامج القروض الصغيرة أن تكون أداة فعالة لتمكين النساء اقتصاديًا، وتقليل تعرّضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي. استخدمت الباحثة منهجًا مختلطًا يجمع بين التحليل الكمي للبيانات المالية والمقابلات النوعية، وشملت العينة 120 امرأة في بنغلاديش وجنوب إفريقيا شاركن في برامج قروض صغيرة مدعومة من منظمات دولية، وتوصلت نتائج الدراسة أنّ النساء اللواتي حصلن على قروض صغيرة وتدريب على ريادة الأعمال أظهرن تحسّنًا في الاستقلال المالي؛ ما قلل من اعتمادهنّ على الشركاء المعتدين، وساهم في تقليل حالات العنف الجسدي والنفسي بنسبة ملحوظة، مع وجود فروق طفيفة بين البلدين بسبب السياقات الثقافية.

دراسة، أوسوليفان (O'Sullivan, 2021) هدفت الدراسة إلى تبني مبادرة مصممة لرفع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة مشاركتها في جوانب التسويق والمبيعات لإنتاج المحاصيل النقدية في منطقة جينجا بشرق أوغندا، المنطقة الرئيسية المنتجة للسكر. وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل؛ حيث بلغ إجمالي عدد العينة (2374) من الأسر التي تعمل في مجال إنتاج قصب السكر في شركة KSL وتمّ التركيز والاختيار على عينة عددها (1187)، وهي نصف العينة الإجمالية للأسر التي تعمل في مجال مزارع قصب السكر. توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤثر على تمكين المرأة اقتصاديًا؛ كندّي الوضع الاقتصادي، والعائد المنخفض أي (الدخل العائد من قصب السكر)، وتدّي المستوى التعليمي للأزواج، وهناك بعض الأسر تحكمها عادات وتقاليد بأنه يجب أن يكون ربّ الأسرة هو الزوج.

دراسة ادمز (Adams, 2020) هدفت الدراسة للتعرف على كيف يمكن لبرامج التدريب المهني أن تساعد النساء ضحايا العنف الأسري على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل تعرّضهن للعنف، واعتمدت الدراسة منهجًا كميًا باستخدام تحليل بيانات المتابعة الطولية، وشملت العينة 150 امرأة في ولاية أوتار براديش، الهند، شاركن في برامج تدريب مهني تركّز على الخياطة والحرف اليدوية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ النساء اللواتي أكملن البرامج زاد دخلهنّ الشهري بنسبة 35% في المتوسط؛ ما ساعدهن على مغادرة العلاقات المسيئة، أو تقليل الاعتماد على الشريك المعتدي، كما أظهرت الدراسة انخفاضًا في حالات العنف الجسدي بنسبة 20% خلال العام الأول بعد التدريب.

دراسة شهراج (Schrag, 2019) هدفت الدراسة إلى تقييم كيفية مساهمة برامج التمكين الاقتصادي في تحسين الأمن الاقتصادي والصحة النفسية للنساء الناجيات من العنف الأسري. اعتمدت الدراسة منهجًا كميًا باستخدام استبيانات قبلية وبعديّة لقياس المتغيرات، وشملت عينة مكونة من 72 امرأة ناجية من العنف الأسري في تكساس، الولايات المتحدة، شاركن في برامج تدريب مهني وإرشاد مالي مقدمة من منظمات غير حكومية. أظهرت النتائج أن المشاركة في هذه البرامج أدت إلى زيادة ملحوظة في الدخل الفردي وتحسين مهارات إدارة الموارد المالية؛ ما قلل من القلق النفسي، وساهم في تعزيز الأمان الاقتصادي والاستقلالية عن الشريك المعتد.

دراسة (Kim, 2017) هدفت الدراسة إلى فحص كيفية مساهمة برامج التمكين الاقتصادي القائمة على المجتمع في تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للنساء الناجيات من العنف في المناطق الريفية، واعتمدت الدراسة منهجًا نوعيًا باستخدام مقابلات معمّقة ومجموعات تركيز، وشملت عينة مكونة من 50 امرأة ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مقاطعة نايروبي، كينيا، شاركن في برامج تعاونية للادخار والتدريب على ريادة الأعمال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ هذه البرامج عززت الاستقلال المالي للنساء من خلال تمكينهنّ من بدء أعمال صغيرة؛ ما قلل من الاعتماد على الشركاء المعتدين، وساهم في تحسين مكانتهن الاجتماعية داخل المجتمع، وتقليل وتيرة العنف.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في المساهمة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتأكيد أهمية الدراسة الراهنة.

ثانيا- مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق عرّضه من مدخل لمشكلة الدراسة، ومن نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية، اتّضح أن مشكلة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من أخطر المشكلات التي تواجهها المجتمعات في الأونة المعاصرة، والتي لها خصوصية فريدة من نوعها في المجتمع الفلسطيني نتيجة ما تواجهه المرأة الفلسطينية من عنف مركب ومزدوج من الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، ومن المجتمع الذكوري من ناحية



أخرى، وأن المرأة تواجه عنفاً متعدد الأشكال سواء كان جسدياً، أو نفسيّاً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو جنسياً، وينسب مرتفعة، ويؤثر سلبيّاً على مناحي حياتها الصحية والاجتماعية والنفسية والأسرية كافة، وأن برامج التمكين الاقتصادي تلعب دوراً مهماً في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف، ولكن وفي حدود (علم الباحثان) لا توجد دراسات في فلسطين وقطاع غزة تناولت دور برامج التمكين الاقتصادي مع النساء المنعفات، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة في تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتأسيساً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيس: ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؟

وتتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية

1. ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية؟
2. ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية؟
3. ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية؟
4. ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية؟
5. ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية؟
6. ما المعوقات التي تحدّ من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؟

رابعاً- أهمية الدراسة:

1. تعتبر المرأة قوة بشرية هائلة لأنها تمثل نصف المجتمع، ولا بدّ من مساعدتها في جميع النواحي للتغلب على المشكلات التي تتعرض لها، لأن الاهتمام لمشاكلها يجعلها تشارك بجدية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. الاستمرار في مشكلة العنف في المجتمع الفلسطيني يعطينا الأهمية للتركيز على مثل هذه النوع من الدراسات بالتزامن مع ارتفاع أعداد المؤسسات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة.

3. خطورة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بعد الإقرار المجتمعي المحلي والعالمي بانتشار هذه الظاهرة، وبالتالي أهمية التصدي لها؛ لما تجسده من تكلفة اجتماعية ونفسية واقتصادية على الفرد والأسرة والمجتمع.

4. خصوصية المجتمع الفلسطيني وتضاعف درجة العنف الواقع على المرأة الفلسطينية، سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو من قبل المجتمع الذي تعيش في ظله؛ ما يتطلب التعرف على أشكال العنف، وسبل الحد من آثاره.

5. تسهم هذه الدراسة في معرفة مدى النجاح الذي تحقّقه المؤسسات الأهلية في تحقيق عملية التمكين الاقتصادي.

6. تساعد هذه الدراسة ونتائجها المؤسسات التي تتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى وضع إستراتيجيات أكثر فعالية، والتخطيط وتنفيذ برامج أكثر قدرة على الحد من مشكلات العنف ضد المرأة وتحسين الخدمات ورفع كفاءتها.

خامساً- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويتحقق الهدف الرئيس من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية.
2. تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية.
3. تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية.
4. تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية.
5. تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية.
6. تحديد المعوقات التي تحدّ من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

**سادسا- مصطلحات الدراسة:****1. التمكين الاقتصادي.**

يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه منح القوة، والصلاحية، والفرصة المتكافئة مع الرجل؛ بحيث توظف كل ذلك في تلبية احتياجاتها التأهيلية والاجتماعية، وفي تطوير حياتها ومستقبلها، وفي أداء دورها التنموي الفاعل وفي أسرتها وفي مجتمعها (الجهني، 2020، ص 14).

ويعرّف التمكين في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية بأنه: أسلوب يسعى لمساعدة العملاء لامتلاك القوة، واتخاذ القرار، والعمل عبر حياتهم، والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم، وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالناس لاستخدام القوة، والانتقال من البيئة إلى العملاء (عبد الرحمن، 2021، ص 28).

ويعرف الباحثان التمكين الاقتصادي في ضوء الدراسة الراهنة بأنه مجموعة من الأنشطة والأدوار والبرامج الاقتصادية من قبل المؤسسات الأهلية (النسوية)، والمتمثلة في تدريب المرأة، وإكسابها حرفة، أو تمويل مشروع صغير يدرّ دخلاً لها، ولأسرتها، أو منحها قرضاً مالياً؛ ما يساعدها على تحقيق ذاتها، وتعزيز ثققتها بنفسها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

2. العنف المبني على النوع الاجتماعي.

يعرف العنف الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والجماعات، وتدمير الممتلكات، ويتضمن ذلك أساليب العقاب والاعتصاف والاعتداءات المختلفة، والتدخل في حرية الآخرين. (الحيدري، 2015)

ويعرف العنف المبني على النوع الاجتماعي: هو مجموعة من الانتهاكات التي ارتكبت ضد النساء، والتي تنبع من عدم المساواة بين الجنسين وتبعية المرأة للرجل، وهو سلوك أو تصرف موجّه ضد المرأة بجميع أشكاله النفسي، والجسدي، والجنسي، واللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية، وبسبب كونها أنثى سواء كان مباشراً أو غير مباشر، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (المفتي، 2021، ص 6).

سابعاً- الاجراءات المنهجية للدراسة.**- نوع الدراسة ومنهجها:**

وهي الدراسة الوصفية التحليلية تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل للسيدات المعنفات المستفيدات من مؤسسات رعاية المرأة بالصفة الغربية.

- مجالات الدراسة:**المجال المكاني:**

تحديد المجال المكاني في مؤسسات رعاية المرأة المعنفة بالصفة الغربية، ولديها برامج تمكين اقتصادي للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ حيث تم تطبيق الدراسة على ثلاث مؤسسات، وذلك بعد استبعاد المؤسسات بالتعاون مع الباحثان، وقبول المسؤولين فيها إجراء الدراسة، وهذه المؤسسات هي:

جدول (1): يوضح المؤسسات وعدد المستفيدات منها

عدد المستفيدات	المؤسسة
35	مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية
112	مركز تنمية وإعلام المرأة تام
60	مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة
207	المجموع

المجال البشري:

تم تحديد مجتمع الدراسة، والذي يتمثل في جميع النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والمستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي كمعنفات؛ حيث بلغ العدد (207) سيدة في المؤسسات الثلاث مثلن عينة الدراسة.



ISSN online: 2791-2272

ISSN print: 2791-2264

مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology

www.ejhas.com

editor@ejhas.com

Volume (20) December 2025

العدد (20) ديسمبر 2025

جدول رقم (2) يوضح وصف عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
45.9	95	أقل من 30 سنة
35.7	74	من 30 إلى أقل من 40 سنة
12.1	25	من 40 إلى أقل من 50 سنة
6.3	13	50 سنة فأكثر
100	207	المجموع
النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
74.4	154	متزوجة
20.8	43	مطلقة
4.8	10	أرملة
100	207	المجموع
النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
5.8	12	ابتدائي
25.6	53	إعدادي
50.2	104	ثانوي
18.4	38	جامعي
100	207	المجموع
النسبة %	التكرار	عدد أفراد الأسرة
59.4	123	من 1 إلى أقل من 6 أفراد
17.9	37	من 6 إلى أقل من 10 أفراد
22.7	47	10 أفراد فأكثر
100	207	المجموع

النسبة %	التكرار	القائم بممارسة العنف
4.8	10	أب
10.6	22	أخ
11.6	24	أحد الأقارب
72.9	151	زوج
100	207	المجموع
النسبة %	التكرار	نوع العنف الذي تواجهه المرأة
33.8	70	جسدي
66.2	137	نفسي
100	207	المجموع

المجال الزمني: تمّ جمع البيانات من مفردات الدراسة خلال الفترة ما بين 2025/4/13 حتى الفترة 2025/5/8.
- أدوات الدراسة:

استمارة استبيان مع التطبيق على النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والمستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي

- صدق الاستتار:

الصدق الظاهري:

تم التحقق من الصدق الظاهري للاستتار بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في قطاع غزة ومصر، وعددهم (10) محكمين، وقد استجاب الباحثان لأراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستتار في صورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلي:

يُضح من الجدول رقم (2) أنه تم حساب معامل الارتباط للاستبانة، وأن قيم معامل الارتباط الناتجة تراوحت بين (0.94 - 0.797)، وجميع هذه المعاملات دالة عند مستوى معنوية (0.001 إلى 0.005)؛ ما يشير إلى صدق المقياس بدرجة مناسبة، بحيث يمكن الاعتماد على نتائجه.

جدول (3): الصدق الداخلي لفقرات الاستتار النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

الدالة	معامل الارتباط	م	الدالة	معامل الارتباط	م	الدالة	معامل الارتباط	م	الدالة	معامل الارتباط	م
			.000	.985**	3	.000	.985**	5			
			.000	.980**	4	.000	.992**	6			
			.000	.990**	5						
			.000	.986**	6	.000	.989**	1			
			.000	.982**	4	.000	.972**	2			
			.000	.990**	1	.000	.986**	3			
			.000	.989**	2	.000	.985**	4			
			.000	.985**	3	.000	.992**	5			
			.000	.992**	4	.000	.989**	6			
			.000	.994**	5						
			.000	.994**	6	.000	.984**	1			
			.000	.982**	10	.000	.986**	2			
			.000	.880**	11						

ثبات الاستتار:

الثبات بطريقة ألفا _ كرو نباخ: بعد تطبيق الاستتار تم حساب معامل ألفا كرو نباخ لقياس الثبات؛ حيث وجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لجميع محاور الاستتار قد بلغت 0.817 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

جدول (4): يوضح طريقة معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستتار

معامل ألفا كرو نباخ	عدد الفقرات	التساؤلات	م
0.490	6	دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية	1
0.492	6	دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية	2
0.492	6	دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية	3
0.495	6	دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية	4
0.498	6	دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية	5
0.459	11	المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي	6
0.817	41	جميع فقرات الاستتار	

المعالجات الإحصائية:

بعد عملية جمع البيانات ومراجعتها، تم تفريغ البيانات آلياً باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق والثبات معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبصار. ثامناً- عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

جدول (5) يوضح مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية؟

م	المشكلات الاقتصادية	نعم	%	لا	%	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	%	الدرجة	الترتيب
1	مكنتني من اكتشاف موارد وإمكانيات جديدة لرفع مستوى الاقتصادي.	66	31.9	76	36.7	2.00	.797	66.6	متوسطة	6
2	ساعدتني في الحصول على فرصة عمل.	65	31.4	77	37.2	2.00	.794	66.6	متوسطة	5
3	ساعدتني للقيام بعمل مشروع صغير.	68	32.9	76	36.7	2.02	.797	67.3	مترد	3
4	أتاحت لي فرصة التدريب المهني.	71	34.3	72	34.8	2.03	.808	67.6	مترد	1
5	ساعدتني على رفع المستوى المعيشي لأفراد أسرتي.	68	32.9	75	36.2	2.01	.800	67	متوسطة	4
6	قللت من لجوئي للاستفادة من الغير	69	33.3	75	36.2	2.02	.799	67.3	متوسط	2
المجموع الكلي										
						2.01	67	متوسطة	

يتضح من الجدول رقم (5) أنَّ المتوسطات المرجحة (دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية) تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ويتضح من ذلك أنَّ دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية "متوسطة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أنَّ الفقرة رقم (4)، والتي تنص على "أتاحت لي فرصة التدريب المهني" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.03)، ثم الفقرة رقم (6) والتي تنص على "قللت من لجوئي للاستفادة من الغير" جاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (3) والتي تنص على "ساعدتني للقيام بعمل مشروع صغير" جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (5) التي تنص على "ساعدتني على رفع المستوى المعيشي لأفراد أسرتي" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (2) التي تنص على "ساعدتني في الحصول على فرصة عمل" جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (2.00)، ثم الفقرة رقم (1) والتي تنص على "مكنتني من اكتشاف موارد وإمكانيات



جديدة لرفع مستوى الاقتصادي" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط مرجح (2.00). ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية للنساء ضحايا العنف المبني كانت متوسطة، ويعزو الباحث ذلك لعدة أسباب منها: النقص في تصميم البرامج، وضعف الدعم المالي، أو عدم استدامة المشاريع الصغيرة، أو عدم كفاية الموارد المقدمة، ومحدودية تأثير برامج التمكين الاقتصادي على اكتشاف موارد جديدة للنساء ضحايا العنف بالإضافة لوجود قيود في سوق العمل، أو عدم ملائمة التدريب المقدم مع احتياجات السوق، وقد يكون غير كافٍ أو غير مرتبط بفرص عمل حقيقية.

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة نتائج دراسة شلبي وآخرون (2022)، ودراسة سليم وآخرون (2021)، ودراسة هيتلينج (Hetling, 2021)، ، أوسوليفان Ambler & Jones (2021)، ودراسة O'Sullivan (2021) ودراسة الرقيب (2020)، ودراسة قرعوش (2019)، ودراسة الهزاني (2017)، ودراسة الخاروف والحديدي (2011)، ودراسة فارس (2011)، حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى تحقيق تأثير متوسط لبرامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

جدول (6): مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية

م	المشكلات الاجتماعية	الترتيب	%	الدرجة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب			
1	أصبحت القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل جيد.	70	33.8	74	35.7	63	30.4	2.03	.802	67.6	متوسطة	1
2	أصبحت صداقات جديدة.	67	32.4	77	37.2	63	30.4	2.01	.794	67	متوسطة	2
3	أصبحت أشرك كثيرًا في المناسبات الاجتماعية.	67	32.4	76	36.7	64	30.9	2.01	.797	67	متوسطة	3
4	أصبح لدي القدرة على مجاملة الآخرين في المناسبات المختلفة.	67	32.4	76	36.7	64	30.9	2.01	.797	67	متوسطة	4
5	زاد لدي الشعور بأن لي مكانة اجتماعية في الوسط الذي أعيش فيه.	66	31.9	77	37.2	64	30.9	2.00	.794	66.6	متوسطة	6



م	متوسطة	67	.797	2.01	30.9	64	36.7	76	32.4	6 7	اكتسبتي مهارات التعامل مع المشكلات الاجتماعية.	6
	متوسطة	67	2.01	المجموع الكلي							

يُتضح من الجدول رقم (5.8) أن المتوسطات المرجحة (دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية) تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ويتضح من ذلك أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية "متوسطة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على "أصبحت لدي القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل جيد" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.03)، ثم الفقرة رقم (2) والتي تنص على "أكتسبتي صداقات جديدة" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (3) والتي تنص على "أصبحت أشارك كثيراً في المناسبات الاجتماعية"، وجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (4,6) والتي تنص على "أصبحت لدي القدرة على مجاملة الآخرين في المناسبات المختلفة"، والفقرة "أكتسبتي مهارات التعامل مع المشكلات الاجتماعية" جاءت في المرتبة الرابعة مكرر بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (5) التي تنص على "زادت لدي الشعور بأن لي مكانة اجتماعية في الوسط الذي أعيش فيه" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط مرجح (2.00).

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية للنساء ضحايا العنف المبني كانت متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى استمرار التحديات الاجتماعية التي تواجه النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي كالوصمة الاجتماعية، أو ضعف التفاعل مع المجتمع المحلي، ومحدودية المشاركة في المناسبات الاجتماعية؛ ما قد يعكس قيوداً مثل: ضعف الثقة بالنفس، أو قلة الفرص المتاحة للتفاعل الاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة البرامج التي قد لا توفر بيانات اجتماعية داعمة كافية، وتركيز البرامج على الجوانب الاقتصادية أكثر من الاجتماعية، أو نقص التدريب على مهارات التواصل الاجتماعي.

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة نتائج دراسة الزامل، الجوهره (2021)، ودراسة الهزاني (2017) ودراسة نجم (2013)، وهذه النتائج أشارت إلى أهمية التمكين الاقتصادي في مواجهة المشكلات الاجتماعية لدى النساء المعنفات، وبالرغم من أن النتائج أشارت إلى مستوى متوسط إلا أنه يعتبر إنجازاً مهماً لبرامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من حدة هذه المشكلات التي تهدد استقرار النظام الأسري، وبالتالي تنعكس على المجتمع، وجاءت هذه الدراسة متوافقة مع الدراسات السابقة لتحقيق تأثير برامج التمكين الاقتصادي، والذي بدوره أدى إلى تحسين الوضع الاجتماعي للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

جدول (7): مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لدى ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية؟

م	المشكلات الصحية	الوزن	%	الترتيب	%	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
1	ساهمت البرامج في زيادة اهتمامي بصحتي.	64	30.9	79	38.2	2.00	.788	66.6	متوسطة	م
2	أصبحت ألقا إلى الطبيب عند المرض بدلاً من الوصفات البديلة.	64	30.9	79	38.2	2.00	.788	66.6	متوسطة	م
3	أصبح اهتمامي بصحة أفراد أسرتي أفضل.	65	31.4	78	37.7	2.00	.791	66.6	متوسطة	4
4	ساعدتني البرامج في تغطية تكاليف العلاج والأدوية.	69	33.3	74	35.7	2.02	.803	67.3	متوسطة	1
5	ساعدتني على توفير نظام غذائي صحي.	69	33.3	74	35.7	2.02	.803	67.3	متوسطة	م
6	عززت اهتمامي بالكشف الطبي الدوري.	69	33.3	74	35.7	2.02	.803	67.3	متوسطة	م
المجموع الكلي										
						2.01	67	متوسطة	

يتضح من الجدول رقم (5.9) أنّ المتوسطات المرجحة (ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية) تراوحت ما بين (2.00 - 2.02)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ويتضح من ذلك أنّ "ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية" كما يحددها المستفيدين من برامج التمكين "متوسطة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أنّ الفقرة رقم (4) والتي تنص على "ساعدتني البرامج في تغطية تكاليف العلاج والأدوية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (5.6) والتي تنص على "ساعدتني على توفير نظام غذائي صحي"، والفقرة "عززت اهتمامي بالكشف الطبي الدوري" جاءت بالمرتبة الثانية مكرر، بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (3) والتي تنص على "أصبح اهتمامي بصحة أفراد أسرتي أفضل" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (2.00)، ثم الفقرة رقم (1,2) والتي تنص على "ساهمت البرامج في زيادة اهتمامي بصحتي"، والفقرة "أصبحت ألقا إلى الطبيب عند المرض بدلاً من الوصفات البديلة" جاءت في المرتبة الأخيرة مكرر بمتوسط مرجح (2.00).

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية للنساء ضحايا العنف المبني كان بدرجة متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاهتمام بصحة أفراد الأسرة واللجوء إلى الطبيب بدلاً من الوصفات البديلة هذه الجوانب قد يتطلب تغييرات سلوكية أو ثقافية أعمق تأخذ وقتاً أطول لتظهر نتائجها. بالإضافة إلى تركيز المستفيدات على الاحتياجات الأساسية؛ حيث يعطي المستفيدات الأولوية لتلبية الاحتياجات الصحية المباشرة (مثل: العلاج، والنظام الغذائي) على حساب الجوانب طويلة الأمد (مثل الاهتمام بصحة الأسرة).

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة نتائج دراسة شلبي وآخرون (2022)، دراسة صبري (Sabri, 2022)، ودراسة نجم (2013)، ودراسة الخاروف والحديدي (2011)، وهذه النتائج أشارت إلى أهمية التمكين الاقتصادي في مواجهة المشكلات الصحية من خلال تعزيز قدرة النساء على الاهتمام بحالتهم الصحية والتعافي من الأمراض، وأن الدخل الشهري تستطيع من خلاله شراء الأدوية اللازمة، والذهاب للكشف والمتابعة الصحية، وشراء الأغذية الصحية التي تعزز من السلامة الصحية، وبالرغم من أنها جاءت بدرجة متوسطة إلا أنه يعد تقدماً جيداً في الوضع المعيشي، والحصول على السلامة الصحية لدى النساء المعنفات.

جدول (8): مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لدى دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية؟

م	المشكلات الأسرية	الترتيب	%	الوزن النسبي	%	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب		
1	مكنتني البرامج من فهم طبيعة النزاعات الأسرية.	66	31.9	77	37.2	64	30.9	2.00	.793	66.6	متوسطة	6
2	ساعدتني البرامج على اتخاذ القرارات السليمة.	68	32.9	74	35.7	65	31.4	2.01	.803	67	متوسط	3
3	أصبح الحوار هو الأسلوب السائد في أسرتي.	68	32.9	75	36.2	64	30.9	2.01	.800	67	متوسطة	4
4	أصبحت أبادر لحلّ خلافاتنا بأسرع وقت.	67	32.4	76	36.7	64	30.9	2.01	.797	67	متوسطة	5
5	أحاول اتباع أساليب التنشئة السوية لأبنائنا.	69	33.3	74	35.7	64	30.9	2.02	.803	67.3	متوسطة	2



1	متوسطة	67.3	.817	2.03	31.4	65	33.3	69	35.3	73	أصبحت أشعر بالأمان والاستقرار داخل أسرتي.	6
	متوسطة	67	2.01	المجموع الكلي							

يتبين من الجدول رقم (5.10) أن المتوسطات المرجحة حول (دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية) تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ويتضح من ذلك أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية كما يحددها المستفيدين من برامج التمكين جاء بدرجة "متوسطة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (6) والتي تنص على "أصبحت أشعر بالأمان والاستقرار داخل أسرتي" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.03)، ثم الفقرة رقم (5) والتي تنص على "أحاول اتباع أساليب التنشئة السوية لأبنائنا" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (2) والتي تنص على "ساعدتني البرامج على اتخاذ القرارات الأسرية السليمة" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (3) والتي تنص على "أصبح الحوار هو الأسلوب السائد في أسرتي" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (2.01)، ثم الفقرة رقم (4) والتي تنص على "أصبحت أبادر لحل خلافاتنا بأسرع وقت" جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (2.01)، أما الفقرة (1) والتي تنص على "مكنتني البرامج من فهم طبيعة النزاعات الأسرية" جاءت في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط مرجح (2.00).

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية للنساء ضحايا العنف الميني جاء بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث أن برامج التمكين الاقتصادي ساهمت في تحسين الوضع المالي للمستفيدين؛ ما أدى إلى شعورهم بمزيد من الأمان والاستقرار داخل الأسرة؛ حيث يُعتبر الاستقرار المالي عاملاً رئيساً في تقليل التوترات الأسرية، كما تساهم في زيادة الوعي والإمكانيات التي توفر بيئة أسرية أفضل، وتحسين اتخاذ القرارات والحوار الأسري؛ حيث تمكن المستفيدين من اتخاذ قرارات أسرية أكثر سلاسة، وتدعم الحوار كأسلوب سائد في الأسرة بالإضافة إلى تحسين المهارات الشخصية والاقتصادية التي تعزز قدرتهم على إدارة النزاعات الأسرية. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة نتائج دراسة شلبي وآخرون (2022)، ودراسة الزامل، الجوهره (2021)، ودراسة ساندريز (Sanders, 2014)؛ حيث أشارت هذه النتائج إلى أهمية التمكين الاقتصادي في مواجهة المشكلات الأسرية؛ لما لها من تداعيات كبيرة؛ حيث تعمل على التفكك الأسري، وفي بعض الأحيان يحصل طلاق بين الزوجين، وقد ساهمت استمرارية هذه البرامج في تحسين مستوى دخل الأسرة وبالتالي استقرارها.

جدول (9): مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لدى ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية.

م	المشكلات النفسية	الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	%	%	ترتيب	%	الترتيب		
1	حياتي تسير على النحو الذي أريده.	70	33.8	73	35.3	64	30.9	2.02	.806	67.3	متوسطة	4

5	متوسطة	67	.803	2.01	31.4	65	35.7	74	32.9	68	اصبحت لا أشعر بالدونية أمام الآخرين.	2
6	متوسطة	67	.800	2.01	30.9	64	36.2	75	32.9	68	ساعدتني البرامج على تبادل الخبرات مع السيدات الأخريات.	3
1	متوسطة	67.6	.808	2.03	30.9	64	34.8	72	34.3	71	لا أشعر بالقلق بشأن مستقبلي.	4
3	متوسطة	67.3	.812	2.02	31.4	65	34.3	71	34.3	71	أصبحت لدي القدرة على تحديد أهدافي بنفسي.	5
م	متوسطة	67.6	.808	2.03	30.9	64	34.8	72	34.3	71	أشعرتني بالاعتزاز والفخر بالعمل الذي أقوم به.	6
متوسطة		67.3	2.02	المجموع الكلي							

تبين من الجدول رقم (5.11) أنّ المتوسطات المرجحة حول (ما دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية) تراوحت ما بين (2.01-2.03)؛ حيث إن المتوسط الحسابي العام بلغ (2.02)، ويتضح من ذلك أنّ دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية، كما يحددها المستفيدون من برامج التمكين جاء بدرجة "متوسطة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أنّ الفقرة رقم (4) والتي تنص على "لا أشعر بالقلق بشأن مستقبلي" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.03)، ثم الفقرة رقم (6) والتي تنص على "أشعرتني بالاعتزاز والفخر بالعمل الذي أقوم به" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح (2.03) مكرر، ثم الفقرة رقم (5) والتي تنص على "أصبحت لدي القدرة على تحديد أهدافي بنفسي" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (1) والتي تنص على "حياتي تسير على النحو الذي أريده" جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (2.02)، ثم الفقرة رقم (2) والتي تنص على "أصبحت لا أشعر بالدونية أمام الأفراد الآخرين" جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (2.01)، أما الفقرة (6) والتي تنص على "ساعدتني البرامج على تبادل الخبرات مع السيدات الأخريات" وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط مرجح (2.01).

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية للنساء ضحايا العنف المبني كان بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث أن برامج التمكين الاقتصادي لم تكن فعالة بما يكفي، وقد يرجع ذلك إلى ضعف تصميم البرامج في توفير منصات للتواصل، أو نقص الأنشطة الجماعية التي تعزز الدعم النفسي المتبادل، ولم تسهم بشكل كبير في القضاء على الشعور بالدونية، والشعور بالسيطرة على الحياة الشخصية، وقد يعزى ذلك إلى نقص الدعم المستمر، أو عدم شمولية البرامج في معالجة التحديات النفسية العميقة بالإضافة إلى تركيز البرامج على الجوانب الاقتصادية دون دمج مكونات نفسية كافية، مثل: الإرشاد النفسي، وهذا يشير إلى أنّ برامج التمكين الاقتصادي تحتاج إلى تعزيز أنشطتها لتحقيق تأثير أكبر للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة دراسة شلبي وآخرون (2022)، ودراسة صبري (Sabri, 2022)، ودراسة سليم وآخرون (2021)، ودراسة هيتلينج (Hetling, 2021) ودراسة المفتي



(2020)، ودراسة الرقيب (2020)، دراسة شهراج (Schrag, 2019)، حيث توافقت هذه النتائج مع نتائج الدراسة الحالية حول أهمية مواجهة العنف والمشكلات النفسية، وبالرغم من نجاح برامج التمكين الاقتصادي نسبياً في تعزيز الثقة بالنفس والفخر بالعمل، إلا أن نتائج التمكين الاقتصادي أدت إلى تحقيق تأثير متوسط فقط في التخفيف من المشكلات النفسية للنساء المستفيدات.

جدول (10): مجموع الأوزان والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب حول: ما المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؟

م	المعوقات الراجعة إلى برامج التمكين الاقتصادي	الترتيب	%	الوزن النسبي	%	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	%	الدرجة	الترتيب
1	عدم ثقة المرأة في قدراتها وإمكاناتها.	91	44.0	98	47.3	2.35	.635	80.3	مرتفعة	11
2	عدم معرفة المرأة بالجهات العاملة في مجال تمكين المرأة.	95	45.9	96	46.4	2.38	.626	74.6	مرتفعة	9
3	ضعف القوانين المنصفة للمرأة ضحية العنف المبني على النوع الاجتماعي.	95	45.9	95	45.9	2.37	.633	74	مرتفعة	10
4	عدم معرفة المرأة بمؤسسات التمكين الاقتصادي.	108	52.2	83	40.1	2.44	.635	73.6	مرتفعة	م
5	عدم توافر التدريب الكافي للنساء لإدارة المشاريع الصغيرة.	114	55.1	78	37.7	2.47	.629	76.3	مرتفعة	3
6	عدم المتابعة من قبل المؤسسة للنساء بعد الحصول على البرامج	108	52.2	83	40.1	2.44	.635	81.3	مرتفعة	7
7	عدم توافر موظفين على درجة عالية من الكفاءة.	114	55.1	77	37.2	2.47	.637	76.3	مرتفعة	2
8	قلة الإمكانيات والموارد بالمؤسسة مع تعدد الحاجات والمشكلات للمرأة المعنفة.	112	54.1	77	37.2	2.45	.651	81.6	مرتفعة	5

م	المعوقات الراجعة إلى برامج التمكين الاقتصادي	الدرجة	%	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	%	م	%	الدرجة	%	الترتيب
9	جمود اللوائح والمعايير التي تحول دون استفادة المرأة المعنفة من البرامج.	مرتفعة	82	2.46	.628	7.2	15	39.1	81	53.6	4
10	ضعف الخدمات المقدمة للأسرة وعدم تنوعها.	مرتفعة	81.6	2.45	.636	7.7	16	38.6	80	53.6	6
11	عدم استجابة المؤسسة لاحتياجات ومشكلات المرأة المعنفة.	مرتفعة	83	2.49	.629	7.2	15	35.7	74	57.0	1
المجموع الكلي											مرتفعة
			81	2.43						

يتضح من الجدول رقم (5.12) أن المتوسطات المرجحة حول (ما المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي) تراوحت ما بين (2.35-2.49)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.43)، ويُنضح من ذلك أن المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي جاءت "مرتفعة". وباستعراض ترتيب الفقرات، تبين أن الفقرة رقم (11) والتي تنص على "عدم استجابة المؤسسة لاحتياجات ومشكلات المرأة المعنفة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.49)، ثم الفقرة رقم (7) والتي تنص على "عدم توافر موظفين على درجة عالية من الكفاءة" جاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط مرجح (2.47)، ثم الفقرة رقم (5) والتي تنص على "عدم توافر التدريب الكافي للنساء لإدارة المشاريع الصغيرة" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح (2.47)، ثم الفقرة رقم (9) والتي تنص على "جمود اللوائح والمعايير التي تحول دون استفادة المرأة المعنفة من البرامج" جاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط مرجح (2.46)، ثم الفقرة رقم (8) والتي تنص على "قلة الإمكانات والموارد بالمؤسسة مع تعدد الحاجات والمشكلات للمرأة المعنفة" جاءت بالمرتبة الخامسة بمتوسط مرجح (2.45)، ثم الفقرة رقم (10) والتي تنص على "ضعف مستوى الخدمات المقدمة للأسرة وعدم تنوعها" جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط مرجح (2.45)، ثم الفقرة رقم (6) والتي تنص على "عدم المتابعة من قبل المؤسسة للنساء بعد الحصول على البرامج" جاءت بالمرتبة السابعة بمتوسط مرجح (2.44)، ثم الفقرة رقم (8) والتي تنص على "عدم معرفة المرأة بمؤسسات التمكين الاقتصادي" جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط مرجح (2.44) مكرر، ثم الفقرة رقم (2) والتي تنص على "عدم معرفة المرأة بالجهات العاملة في مجال تمكين المرأة" جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط مرجح (2.38)، ثم الفقرة رقم (3) والتي تنص على "ضعف القوانين المنصفة للمرأة ضحية العنف المبني على النوع الاجتماعي" جاءت بالمرتبة العاشرة بمتوسط مرجح (2.37)، أما الفقرة رقم (1) والتي تنص على "عدم ثقة المرأة في قدراتها وإمكاناتها" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط مرجح (2.35).

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق نجد أن المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي جاءت بنسبة مرتفعة. ويعزو الباحث المستوى المرتفع للمعوقات التي تحد من فعالية برامج التمكين الاقتصادي إلى أن البرامج غالباً لا تُصمم بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للنساء؛ ما يقلل من فعاليتها، وقد يرجع ذلك إلى نقص الدراسات المسبقة

لاحتياجات النساء، أو ضعف التخصيص في تصميم برامج التمكين الاقتصادي بالإضافة إلى ضعف كفاءة العاملين في المؤسسات يشكل عائقاً رئيساً، وهذا قد يكون بسبب نقص التدريب المتخصص للموظفين، أو عدم وجود كوادرمؤهله للتعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما أن برامج التمكين الاقتصادي تفتقر إلى التدريب الفعال الذي يمكن النساء من إدارة مشاريعهن بشكل مستدام، وتعقيد الإجراءات أو شروط الأهلية الصارمة التي تحد من وصول النساء إلى برامج التمكين الاقتصادي، كما أن الموارد المتاحة لا تتناسب مع حجم التحديات التي تواجهها النساء، وهذا قد يكون بسبب نقص التمويل، أو ضعف البنية التحتية للمؤسسات. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، خاصة نتائج دراسة أحمد (2019)، ودراسة (Goodman, 2018)، ودراسة الشريف (2017)، ودراسة الخمشي (2010)؛ حيث أكدت نتائجهم ارتفاع نسبة المعوقات والصعوبات التي تحد من فعالية برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

النتائج والتوصيات العامة للدراسة

أولاً- النتائج العامة للدراسة.

النتائج الخاصة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة من وجهة نظر النساء المعنفات:
أظهرت النتائج أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاقتصادية متوسطة، تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ونسبة تقديرية (67%).
أظهرت النتائج أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية متوسطة، تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ونسبة تقديرية (67%).
أظهرت النتائج أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الصحية متوسطة، تراوحت ما بين (2.00-2.02)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ونسبة تقديرية (67%).
أظهرت النتائج أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات الأسرية متوسطة، تراوحت ما بين (2.00-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.01)، ونسبة تقديرية (67%).
أوضحت النتائج أن دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من المشكلات النفسية متوسطة، تراوحت ما بين (2.01-2.03)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.02)، ونسبة تقديرية (67.3%).
أوضحت النتائج أن المعوقات التي تحد من دور برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي "مرتفعة"، تراوحت ما بين (2.35-2.49)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.43)، ونسبة تقديرية (81%).

- التوصيات لتفعيل برامج التمكين الاقتصادي في التخفيف من مشكلات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

في ضوء النتائج السابقة، يوصى الباحثان بما يلي:

1. دراسة الاحتياجات من خلال إجراء مسوحات محلية لفهم القطاعات الاقتصادية المناسبة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي مع مراعاة أعمارهن، ومستويات التعليم، والمهارات المتوفرة.
2. دمج الدعم النفسي والاجتماعي مع برامج التدريب والتشغيل، لأن الاستقرار النفسي شرط أساسي للنجاح الاقتصادي وربط برامج التمكين الاقتصادي بالخدمات الصحية والقانونية والحماية؛ لضمان استدامة النتائج.
3. التركيز على برامج التدريب المهني الملائمة للسوق والتركيز على المهن والمهارات التي لها طلب مرتفع، مثل: الخياطة المتطورة، الحرف الرقمية، الزراعة الذكية، التجارة الإلكترونية.
4. تنمية المهارات الرقمية، وإدماج دورات في استخدام التكنولوجيا، والتسويق الإلكتروني لتوسيع فرص العمل.
5. التدريب على ريادة الأعمال وتعليم النساء كيفية إعداد خطط أعمال صغيرة وإدارة مشاريع منزلية أو مجتمعية، وتسهيل الوصول إلى التمويل الصغير والقروض الميسرة، أو منح صغيرة موجهة لمشاريعهن مع متابعة ودعم مستمر.
6. توفير حضانات أعمال نسوية، وأماكن آمنة لتطوير المشاريع الصغيرة، وتبادل الخبرات.
7. بناء شبكات دعم وربط النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بجمعيات نسوية، وشبكات تسويق تساعد على تسويق منتجاتهن.



8. تضمين التمكين الاقتصادي ضمن خطط مكافحة العنف، بحيث لا يقتصر التدخل على الحماية القانونية فقط.
9. إبراز تجارب حقيقية لنساء استطعن تجاوز ظروفهن عبر التمكين الاقتصادي؛ ما يعزز الثقة في البرامج.

المصادر والمراجع

1. جاد الله، السيد. (2014). استخدام برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الأضرار الناتجة عن العنف ضد المرأة السعودية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية بمصر، 3 (37).
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان. (2012). دراسة نهائية للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء. الأمم المتحدة: الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان.
3. الجهني، حنان. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة وفق رؤية تربوية إسلامية، مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية ع185، ج1.
4. الحديد، لارا احمد عبد الله، والخدام، حمزة خليل. (2015). دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة اربد. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية الجامعة الأردنية، 8، (2).
5. الحيدري، إبراهيم. (2015). سوسيولوجيا العنف والإرهاب. ط1. (د.م): دار الساقى.
6. خزام، منى. (2011). التخطيط لمواجهة التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، بمصر 2 (30).
7. الرازي، عبد القادر. (1987). المعجم العربي. ط1. بيروت: (د.ن).
8. الرقيب، هند. (2020). أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية: الواقع والتحديات: دراسة استكشافية في ظل معطيات رؤية 2030 تمكين المرأة - دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة - رؤية 2030. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال مركز رفاة للدراسات والأبحاث 8، (3).
9. الزامل، الجوهرة. (2021). التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري. مجلة العلوم الأسرية، جمعية التنمية الأسرية بريدة، 1، (1)، 196 - 216.
10. سليم، مجدة مأمون، وإبراهيم، أميرة إسماعيل، وعابد، خالد مصطفى. (2021). فاعلية برنامج تدريبي للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في صناعة الملابس الجاهزة، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، 7 (33)، 760-719.
11. شلبي، وفاء فؤاد، والجوهري، شيماء عبد السلام، وعبد الواحد عبد الرحيم، وآخرون. (2022). دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية وعلاقته بقدرتها على اتخاذ القرارات. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، 8، (39)، 761-829.
12. عبد الجواد، عاطف مفتاح أحمد. (2019). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالعنف المدرسي في إطار خدمة الفرد السلوكية. مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية بجامعة حلوان، 49 (3)، 470-699.
13. عبد الرحمن، خالد. (2021). التمكين في الخدمة الاجتماعية: النظرية والتطبيق. ط1. الرياض: دار الزهراء للنشر.
14. فارس، لبنى فارس زكي. (2011). دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس وأفاق تعزيره، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس.
15. قرعوش، عائشة. (2019). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية جامعة البعث، 41، (84)، 11 - 44.
16. المجلس القومي للمرأة. (2005). تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك 1981-2004. ط2. القاهرة: المجلس القومي للمرأة.
17. المفتي، أمجد. (2020). فعالية خدمات الرعاية الحكومية والأهلية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية بالجامعة الأردنية، 14 (1).
18. الهزاني، الجوهرة. (2017). تصور مقترح لدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعنفة. مجلة الاجتماعية - الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود، (12).

19. Adams, A. E. (2020). Economic empowerment and domestic violence reduction: Evaluation of vocational training programs in India. *Journal of Gender-Based Violence*, 4(2), 219–235. <https://doi.org/10.1332/239868020X15893059762512>
20. Hetling, A. (2021). Economic empowerment as a strategy to reduce gender-based violence: A comparative study of microloan programs. *Violence and Gender*, 8(2), 87–96. <https://doi.org/10.1089/vio.2020.0054>.
21. Kate Ambler, Kelly Jones, Michael O’Sullivan.(2021). Facilitating women’s access to an economic empowerment initiative:Evidence from Uganda, International Food Policy Research Institute, United States American University, United States World Bank.
22. Kim, J. C. (2017). Impact of economic empowerment programs on survivors of gender-based violence in Kenya: A community-based approach. *Gender & Development*, 25(3), 387–403. <https://doi.org/10.1080/13552074.2017.1366891>
23. Naseer, Z., Hu, H., Yaseen, M., & Tariq, M. (2021). Rural women empowerment through social protection programs: A case of Benazir income support programme in Punjab, Pakistan. *Journal of the Saudi Society of Agricultural Sciences*, 20(2), 67-74.
24. Sabri, B. (2022). Financial interventions for women victims of gender-based violence: Evaluation of financial education programs. *Journal of Social Work*, 22(4), 987–1005. <https://doi.org/10.1177/14680173211024356>.
25. Voth Schrag, R. J. (2019). Economic empowerment programs for survivors of domestic violence: Impacts on economic security and psychological well-being. *Journal of Family Violence*, 34(8), 693–704. <https://doi.org/10.1007/s10896-019-00066-3>.